

تاريخ القبول: 2020/08/20

تاريخ الإرسال: 2019/06/22

الاستثمار والشراكة الجزائرية الإفريقية

Algerian-African Investment and partnership

حمزة غربي^{1*}، عصام خالدي²¹جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، Hamza.gharbi@univ-msila.dz²جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، khaldiaissam39@gmail.com

الملخص:

إن ما تزخر به الجزائر من إمكانيات مختلفة والتي تدفع بها للاستثمار في القارة الإفريقية ما تحسد عليه من طرف العديد من الدول، ففي استثمار هذه الموارد يمكن للجزائر الخروج من أزمتها بقليل من الجهد وبأبخس الأثمان، كما تضمن لها حداً أدنى من الخسائر المالية في الدفع بعجلة الاستثمار في القارة الإفريقية والتوسع فيها من خلال إطلاق أسواق تجارية ناشئة بدول الساحل ووسط إفريقيا، يعززها مستقبلاً مشروع ميناء شرشال التجاري والطريق السيار شمال جنوب.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل والفرص المتاحة للمؤسسات الجزائرية للاستثمار في القارة الإفريقية أو ما تسمى بالقارة السمراء وذلك من خلال تحليل الإحصائيات والأرقام المختلفة، إضافة إلى معرفة الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في مجال الاستثمار وطرق الحصول عليها، وفي الأخير توصلنا إلى أن هدف الجزائر هو تنويع الاستثمار بالإضافة إلى دخول أسواق جديدة من أجل جلب العملة الصعبة.

الكلمات المفتاحية: استثمار، امتياز، تمويل، شراكة، تنويع استثمارات.

Abstract

Algeria has much potential to invest in the African continent, which is envied by many countries. In investing these resources, Algeria can get out of its crisis with a little effort and at the lowest prices. It also guarantees minimum financial losses Investing in the African continent and expanding it through the launch of emerging markets in the Sahel and Central Africa, which will be strengthened by the future of the commercial port of Cherchal and the North-South highway.

The objective of this study is to identify the factors and opportunities available to Algerian enterprises to invest in the African continent or the so-called Black continent through analyzing the various statistics and figures, in addition to knowing the advantages granted by the National Agency for the Promotion of Foreign Trade in the field of investment and ways of obtaining them. Algeria is diversifying its investment as well as entering new markets to bring in hard currency.

Keywords: investment, franchise, finance, partnership, diversification of investments.

المقدمة

لم يكن الاستثمار معروفا قديما، وبالذات على المستوى الدولي بالشكل أو بالمستوى المعروف في الوقت الحاضر ولقد ازدهرت علميات الاستثمار الدولي في الفترة من الخمسينات وحتى بداية السبعينات، من القرن الماضي تحت تأثير إيدولوجية التنمية السائدة آنذاك، وباعتبار أن أغلب دول العالم باستثناء الصناعية منها فهي دول سائرة في طريق النمو في فترة أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين، وتمتلك ثروات طبيعية هائلة، فتسارعت الدول الصناعية وشركاتها بالحصول على امتيازات استثمارية للتنقيب عن هذه الثروات، وذلك عن طريق مشاركة الحكومات الوطنية لتلك الدول، أو عن طريق دفع مبالغ مالية مقابل استثمار تلك الثروات.

ثم تطورت نوعية الاستثمار في الدول النامية بالشكل الذي نراه حاليا، وذلك عن طريق مشاركة رأس المال الأجنبي لرأس المال الوطني هذا من ناحية، بل ذهبت أغلب التشريعات في الدول النامية إلى سن القوانين التي تجذب رؤوس الأموال المختلفة مستغلة

هذه الاستثمارات في قيام صناعات جديدة بالدول النامية واستصلاح الأراضي الزراعية والمشروعات الإسكانية في بعض الدول، وعلى سبيل المثال مصر، مما سبق، يلاحظ أن أساس الاستثمار مبني على نقطتين هامتين، وهما استغلال الثروات الطبيعية للدول النامية أو السائرة في طريق النمو، وإيجاد أسواق جديدة للشركات الصناعية الكبرى لتصريف منتجاتها.

وبعد اكتشاف ثروات طبيعية هائلة في الدول النامية، اتجهت أغلب الحكومات لمحاولة تطوير نفسها ونقل التكنولوجيا إليها، وذلك عن طريق جلب رؤوس الأموال الأجنبية في صور شركات غير وطنية من جانب، أو عن طريق مشاركة الدولة وتلك الشركات من جانب آخر، أو بالمشاركة بين مواطنيها والشركات الأجنبية من جهة أخرى. ومن الطبيعي أن يكون القانون الوطني المنظم للشركات الداخلية والتعامل الداخلي يختلف من دولة إلى أخرى، وكذلك الأنظمة والأيدلوجيات التي تحكم هذه الأنظمة، فمنها من يشجع على الاستثمار بشكل مقيد، ومنها ما يقيد الاستثمار بجملة من التشريعات. ولكن أغلب النظم السياسية والتي تدعو إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم، أي استثمار رؤوس الأموال الأجنبية، تحاول سن تشريعات ونظم قانونية جديدة تفسح المجال أمام استثمار رأس المال الأجنبي، وذلك لزيادة قدرتها الإنتاجية في بعض الصناعات، أو إنشاء صناعة جديدة بها، ونقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والنظم الإدارية المتطورة.

تعمل الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة بتغيير وجهتها الاقتصادية من دول الشمال إلى دول الجنوب، بعدما تجاهلت إمكانياته الكبيرة لسنوات عديدة، وهذا من خلال ما أقامته سابقا من علاقات مع الدول الأوروبية بحثا عن المشاريع الاستثمارية الرابحة، واستقطابا للعملة الصعبة، ويظهر ذلك جليا من خلال المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة لفتح مجال الاستثمار في الدول الإفريقية، بهدف فتح المجال للمؤسسات الجزائرية لتسويق وترويج منتجاتها، وجاء هذا من خلال توجه الجزائر لفتح أسواق استثمارية بدول إفريقيا الوسطى والساحل، تجسيدا للمخطط الجديد الذي توجهت إليه الحكومة في الآونة الأخيرة من خلال اعتمادها على طرق استثمار بديلة، تعوض قطاع المحروقات، وتوفي

تمويل مشاريعها الاقتصادية، وذلك بالتركيز أكثر على القطاع الصناعي كونه المساهم الفعال في إحداث الثروة وتنمية الصادرات خارج المحروقات.
ومما سبق، تعالج هذه الورقة البحثية الإشكالية الآتية:
فيما تتجلى أهداف الجزائر من خلال اتجاه الاستثمار نحو إفريقيا، ودعم الشراكة مع الدول الإفريقية؟

يتم معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور الآتية للمداخلة:

- 1- الإطار المفاهيمي للدراسة؛
- 2- واقع الاقتصاد الجزائري قبل الانفتاح على الشراكة والاستثمار في الخارج؛
- 3- العلاقات الاقتصادية الجزائرية ومسار الاستثمار في إفريقيا؛
- 4- برامج اتفاقيات الشراكة والاستثمار في إفريقيا (النيباد)
- 5- أهداف الجزائر من خلال الشراكة والاستثمار في أفريقيا؛

1- الإطار المفاهيمي للدراسة

1-1 مفهوم الاستثمار⁽¹⁾

للاستثمار دور كبير في تعبئة الموارد المالية وعناصر الإنتاج ومحاولة استغلالها بطريقة فعالة، من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من التوفيق بين الموارد المحدودة والرغبات التي تمثل جوهر المشكلة الاقتصادية.

لقد أخذ الاستثمار حيزا كبيرا من الدراسة والاهتمام لدى الكثير من المختصين والباحثين في المجال الاقتصادي، وفي هذا الإطار، قدمت له مفاهيم وتعريف متعددة ومختلفة باختلاف توجهات هؤلاء الباحثين واختصاصاتهم، وكذا نظراتهم المختلفة للاستثمار سواء من الناحية الاقتصادية، المالية أو المحاسبية.

1-2 مفهوم أداء المؤسسات الاقتصادية

يعرف الأداء على أنه درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة الأهداف المخططة بكفاءة وفعالية.⁽²⁾

كما يعرف على أنه مجموعة من المعايير الملائمة للتمثيل والقياس التي يحددها الباحثون والتي تمكن من إعطاء حكم تقييمي على الأنشطة والنتائج والمنتجات وعلى آثار المؤسسة على البيئة⁽³⁾

2- واقع الاقتصاد الجزائري قبل الانفتاح على الشراكة والاستثمار في الخارج

لقد اختارت الجزائر بعد استقلالها إتباع نموذج الاقتصاد الموجه والذي يقوم على التخطيط المركزي وتدخل الدولة في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، حيث ركزت اهتمامها على الصناعات الثقيلة معتمدة في ذلك على جملة من المؤسسات العمومية الكبرى التي أوكلت لها هذه المهام، حيث استطاعت الجزائر وبفضل الموارد المالية المتاحة والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من انجاز استثمارات كبرى خاصة في مجال الصناعات الثقيلة، حيث أقامت مؤسسات عمومية عملاقة، سخرت لها إمكانيات مالية وبشرية ضخمة بلغت أزيد من 120 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 1966 إلى غاية 1990.⁽⁴⁾

لكن ومع انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات، ظهر اختلال في الاقتصاد الجزائري كونه يعتمد على قطاع وحيد وأوحد من جهة، وضعف المردودية الناجمة عن هذا القطاع من جهة أخرى، ويرجع ذلك أساسا إلى الاختيارات السياسية والاقتصادية المعتمدة، حيث غلبت عليها الأهداف الاجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية، مما أدى إلى حدوث اختلالات على المستويين الجزئي والكلّي للاقتصاد الوطني، حيث سجل معدل النمو معدلات سالبة سنتي 1993 و1994، أما معدل التضخم فقد عرف أرقاما مرتفعة تقدر بـ 31.7% سنة 1992.⁽⁵⁾

أما على المستوى الخارجي للدولة، فقد بلغت المديونية الخارجية أرقاما معتبرة، حيث وصلت إلى 33.61 مليار دولار أواخر سنة 1993 نتيجة تراجع قيمة الصادرات، والتي كانت تعتمد على الإيرادات البترولية بحوالي 96 إلى 97% وارتفاع قيمة الواردات، وهذا ما أدى بالجزائر إلى اللجوء للأسواق المالية العالمية من أجل تمويل عجزها الخارجي، هذا ما دفع بالجزائر إلى الاستئجار بصندوق النقد الدولي من خلال إبرام سلسلة من الاتفاقات المختلفة، امتدت لفترة قاربت ثماني 8 سنوات، وانتهى بها الأمر إلى

إجراء إصلاحات جذرية في الاقتصاد الوطني، أبرزها كان التخلي عن الاقتصاد الموجه والتحول نحو اقتصاد السوق.

وفي مطلع القرن الواحد والعشرين، استطاعت الجزائر من تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والقضاء على أزمة المديونية الخارجية، إلا أن ذلك يعود أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط من جديد في الأسواق العالمية، وقد تزامنت فترة هذه الإصلاحات مع إطلاق الاتحاد الأوروبي لمشروع الشراكة الأورو متوسطية، والذي يسعى من خلالها إلى تحقيق تكامل وتشجيع التعاون بين ضفتي المتوسط، وقد لقي هذا المشروع تجاوبا كبيرا من طرف مختلف دول المتوسط، على غرار الجزائر التي أبدت رغبتها في التوقيع على المشروع، إلا أن الأزمات المالية العالمية المتكررة سنة 2008 وسنة 2014، كانت درسا للجزائر على أن تبحث عن استثمارات بديلة لقطاع المحروقات، فأتجهت نحو الطاقة المتجددة والفلاحة، وهذا ما يظهر جليا في بعض ولايات الوطن المختلفة، ومن هذا المنطلق، غيرت الجزائر سياستها وأصبحت تبحث عن سبل الاستثمار في إفريقيا، والسعي لدفع المؤسسات الجزائرية للاستثمار في القارة السمراء، باعتبار أن هاته المنطقة تمثل سوقا مليئة بالفرص تظم حوالي 200 مليون مستهلك.

3- العلاقات الاقتصادية الجزائرية ومسار الاستثمار في إفريقيا

سعت الجزائر إلى تكوين اتفاقيات وشراكات الاستثمار مع العديد من الدول الإفريقية بغية توسيع الاستثمار والانفتاح على القارة السمراء، وجاء هذا من خلال الاتفاقيات المختلفة التي سعت الجزائر لإبرامها، حيث بادرت الجزائر مع العديد من الدول في البحث على نموذج الشراكة والاستثمار في القارة الإفريقية (النيباد⁽⁶⁾)، والتي كانت فيها الجزائر عضوا فعالا في مناقشة مختلف أوجه الشراكة والاستثمار، حيث تهدف المبادرة إلى التعامل مع مشكلات القارة المختلفة وإيجاد الحلول الملائمة لها للقضاء على الفقر، وتحقيق حياة أفضل للمواطن الأفريقي من خلال تأكيد الملكية الإفريقية للنيباد، ومسؤولية الحكومات والشعوب الإفريقية في المقام الأول، عن طريق تحقيق أهدافها من خلال المشاركة الجادة والفاعلة بين الدول الإفريقية، والسعي لإقامة مشاركة بناءة مع الدول

المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، التي تقوم على أساس من المسؤولية المشتركة والمحاسبة المتبادلة.

وبعد أزمة النفط 2015، سعت الجزائر جاهدة للبحث عن سبل الاستثمار في القارة الإفريقية كونها بوابة إفريقيا، وذلك من خلال تعبيد الطرق كالطريق السيار شمال جنوب، ومنح امتيازات مختلفة وتسهيلات للمستثمرين والمصدرين الجزائريين، وتمثلت هذه الامتيازات من الإعفاء من بعض الحقوق الجبائية والجمركية، ومنح تسهيلات بنكية بالنسبة للمقترضين، بالإضافة إلى امتيازات أخرى مختلفة تكفل بها صندوق ترقية التجارة الخارجية، وجاء هذا لتنويع الاستثمارات وتعزيز الشراكة المدرة للعملة الصعبة للجزائر، بالإضافة إلى تنويع الاستثمارات والصناعات خارج قطاع المحروقات.

4- برامج اتفاقيات الشراكة والاستثمار في إفريقيا (النيباد)⁽⁷⁾

تطرح النيباد برامج عمل محددة لمجموعة من القطاعات ذات الأولوية لتحقيق الأهداف المرجوة، وتتمثل في دعم الأمن والسلام في القارة، وتحقيق الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد، وتعميق مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وزيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، وتعظيم حجم التجارة الأفريقية البينية وفضاء الصادرات الأفريقية للأسواق العالمية، وتحسين البيئة، وتطوير التعليم والبحث العلمي كما تشمل أيضا برامج العمل وتعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، والصحة ومكافحة الأمراض المتوطنة، خاصة الخبيثة منها مثل الإيدز والملاريا، كما تدعم النيباد مشاريع وبرامج التنمية البشرية وبناء القدرات الأفريقية، مع العمل في هذا السياق على توفير الموارد اللازمة لتطوير المشروعات الناشئة والبرامج التنفيذية اللازمة، لتحقيق الأهداف المرجوة.

أما من ناحية المشاركة الدولية، قامت النيباد بالحوار مع مجموعة الدول الصناعية الثماني والذي على مستويين:

- عقد لقاءات قمة سنوية بين رؤساء الدول الخمس أصحاب المبادرة، وزعماء دول المجموعة التي بدأت منذ قمة جنوة في جويلية 2001، بهدف تدارس سبل مساندة الجهود الأفريقية في وضع المبادرة موضع التنفيذ، وتعد قمة كاناتاسكيس 2002 أبرز

تلك اللقاءات حيث صدر عنها ما يسمى خطة عمل أفريقيا كبرنامج عمل مشترك لدعم تنفيذ النيباد.

• اجتماعات دورية تجمع بين ممثلي رؤساء الدول الخمس أعضاء لجنة تسيير النيباد، والممثلين الشخصيين لزعماء دول المجموعة، لبحث سبل التعاون لدعم تنفيذ برامج عمل المبادرة ومتابعة التوصيات والقرارات الصادرة عن القمة.

5- أهداف الجزائر من خلال الاستثمار والشراكة الإفريقية

لقد سعت الجزائر من خلال إبرامها لاتفاق الشراكة مع دول القارة الإفريقية إلى تنويع اقتصادها الوطني من خلال المزايا التي تنتجها هذه الشراكة، وذلك قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي، خصوصا في ظل سعيها المتواصل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فاتفق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعبد الطريق لتحقيق هذا المسعى نظرا للوزن الاقتصادي الذي يؤديه هذا الأخير على المستوى العالمي.

يعتبر تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي أهم هدف تسعى الجزائر إلى تحقيقه من خلال توقيعها لاتفاقيات الشراكة المختلفة، بداية مع الاتحاد الأوروبي والقارة الإفريقية، خصوصا وأن الجزائر تسعى جاهدة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ففي ظل التحولات والتفاعلات التي يشهدها العالم لا يمكن للجزائر أن تبقى بمعزل عن ذلك، لذا يجب عليها التحرك والتفاعل من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة قدر المستطاع من المزايا التي تفرزها هذه التفاعلات، وهدف الجزائر من القيام باتفاقيات الشراكة والاستثمار لتحقيق بعض الرهانات التي تعتبر ضرورية لـدَة أمور أهمها:

- البحث عن سوق واعدة تصدر لها منتجاتها؛
- زيادة الإيرادات ودر العملة الصعبة لإنعاش الخزينة وتعطية النفقات العامة؛
- تنويع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات في مجالات مختلفة؛
- القضاء على البطالة من خلال تشجيع الاستثمار والتصدير؛
- تنويع الاستثمارات في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة التي تضمن موارد مختلفة ودائمة لخزينة الدولة.

الخاتمة

بعد العديد من الاجتماعات والمشاورات التي أجرتها الجزائر حول إمكانية التقرب من السوق الإفريقية، التي تمثل أكبر كتل إقليمي في القارة، والانضمام للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومع إمكانية فتح منطقة حرة للتبادل التجاري في القارة، وتحمس الجزائر التي شهد اقتصادها تراجعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية التي بدأت صيف عام 2014، حيث تظهر الأرقام الرسمية المتتابة تآكلاً متسارعاً لاحتياطي النقد الأجنبي من 192 مليار دولار بالنصف الأول من عام 2014 (قبل أزمة النفط) إلى قرابة 143 مليار دولار بنهاية 2015، فيما توقعت الحكومة أن ينتهي عام 2017 باحتياطي نقد أجنبي عند مستوى 113.3 مليار دولار، وفق ما جاء بأرقام الموازنة العامة.

وبعد كل هذه المشاورات والاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر وعقود الشراكة والإستثمار في القارة السمراء، لا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها وهذا نظراً للأسباب الآتية:

- ضعف الاستثمار في الجزائر وكذلك ضعف الصناعة المحلية الموجهة للتصدير خاصة للدول الإفريقية حيث أن مجمل ما تصدره الجزائر مع الدول الإفريقية لا يتعدى 1.5% من مجموع المبادلات التجارية الخارجية؛
- محدودية الاستثمار وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في أغلب المجالات، وعدم تواجد طرق رابطة بين الجزائر ودول الجوار خاصة المناطق الحدودية الجنوبية (مالي، موريتانيا؛ النيجر)؛
- فشل الجزائر في استغلال طرق التعاون والشراكة في مجال الاستثمار مع الدول الأورو متوسطية، والتي إن استغلتها الجزائر بأمثلية أن تستفيد من التكنولوجيا وتكوين الإطارات بالإضافة إلى مواكبة التكنولوجيا الصناعية؛
- عدم استغلال الجزائر شراكة النيباد وعضويتها الفاعلة في تعزيز أسس الشراكة والاستثمار بالمنطقة خاصة بما يتعلق بتصدير غاز المدينة والغازول والمواد الفلاحية كالكمح والبطاطا والمواد التي تنتج في الصحراء.

تبقى الجزائر رهينة التخطيط والاستثمار المحلي الموجه للتصدير لاكتساب حصة في السوق الإفريقية والتي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة من جهة ومن جهة أخرى القضاء على البطالة وتنويع الصادرات والتقليل من الأزمات التي تحدث عادة بانهيار قطاع ما كقطاع المحروقات مثلا.

بعد هذه الدراسة، يمكن عرض جملة من الاقتراحات يمكن صياغتها كما يلي:

- يجب على الدولة بناء قاعدة استثمارية صناعية تفتح الأفق أمام أصحاب المشاريع والمستثمرين، لتنويع الصادرات والتي من خلالها تفتح المجالات والأفق لتوفير مناصب العمل هذا من جهة وتنويع الصادرات وجلب العملة الصعبة.

- يجب على الدولة إنشاء مراكز حرة لجذب المستثمرين الأجانب، كما يجب عليها تخفيض معدلات الضرائب والتي من شأنها تقليل العبء على المكلف، وحتى يتسنى للمكلف الوفاء بكامل الدين الضريبي دون أن يتقل كاهله، كما يجب على الدولة التبسيط في الإجراءات الجبائية وطرق التصريح، وكذلك إحداث مزايا تفضيلية وامتيازات للمصدرين والتي من شأنها تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة؛

- يجب على الدولة الجزائرية أن تفتح المجال أمام الصناعة التحويلية والصناعة الثقيلة، وكذا صناعة النماذج وصناعة التجديد للعتاد والآليات القديمة، حتى يتسنى لها أن تكون دولة ناجحة بامتياز.

المراجع

(1) نصري نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية مؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص13.

(2) أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر - الأصول والمهارات، بدون دار النشر، مصر، 2002، ص 415

(3) Jean Yves saulquin, "Gestion des ressources humaines et performance des services : les cas des établissements socio-sanitaire", Revue de gestion des Ressource Humaines n °36, Editions Eska, Paris , Juin 2000, p20.

- (4) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2006، ص207.
- (5) نعمان السعيد، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، سنة 2001، ص 272.
- (6) هي مختصر ترجمة تعني "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا"، تتضمن رؤية الاتحاد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الأفريقية أسسها وتبناها رؤساء خمس دول أفريقية، هي مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا والسنغال، وأقرتها قمة منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي فيما بعد) التي عقدت في لوساكا عاصمة زامبيا في جويلية 2001.
- (7) الموقع الإلكتروني للنبياد، <https://www.nepad.org> تمت الزيارة يوم 2018/12/31 على الساعة 10:50 صباحا.